

بيان لجنة السياسة النقدية

١٨ مارس ٢٠٢١

قررت لجنة السياسة النقدية للبنك المركزي المصري في اجتماعها يوم الخميس الموافق ١٨ مارس ٢٠٢١ الإبقاء على سعري عائد الإيداع والإقراض لليلة واحدة وسعر العملية الرئيسية للبنك المركزي عند مستوى ٨,٢٥٪ و ٩,٢٥٪ و ٨,٧٥٪ على الترتيب. وكذلك الإبقاء على سعر الائتمان والخصم عند مستوى ٨,٧٥٪.

ارتفع المعدل السنوي للتضخم العام بشكل طفيف في الحضر إلى ٤,٥٪ في فبراير ٢٠٢١ من ٤,٣٪ في يناير ٢٠٢١، مقابل ٥,٤٪ في ديسمبر ٢٠٢٠. وقد جاء الارتفاع في فبراير ٢٠٢١ مدفوعاً بالتأثير السلبي لفترة الأساس، والذي عكس ارتفاع مساهمة السلع غير الغذائية. في حين ظل المعدل السنوي للسلع الغذائية مستقراً بعدما ساهم في انخفاض المعدل السنوي للتضخم في يناير ٢٠٢١ مدفوعاً باستمرار تلاشي صدمة العرض لأسعار الطماطم. علاوة على ذلك، استقر المعدل السنوي للتضخم الأساسي عند ٣,٦٪ للشهر الثاني على التوالي في فبراير ٢٠٢١.

وتشير البيانات الأولية إلى أن معدل نمو الناتج المحلي الإجمالي الحقيقي سجل ٢,٠٪، وذلك خلال الربع الرابع من عام ٢٠٢٠، مقابل ٠,٧٪ خلال الربع الثالث وسالب ١,٧٪ خلال الربع الثاني من ذات العام. وتشير البيانات التفصيلية إلى استمرار الاستهلاك في دعم النشاط الاقتصادي خلال الربع الثالث من عام ٢٠٢٠. إضافة إلى ذلك، تشير معظم المؤشرات الأولية إلى التعافي التدريجي إلى مستويات ما قبل انتشار جائحة كورونا. وفي ذات الوقت، استقر معدل البطالة عند ٧,٢٪ خلال الربع الرابع من عام ٢٠٢٠ مقارنة بـ ٧,٣٪ خلال الربع الثالث من ذات العام، وبعد تحسنه بشكل ملحوظ من ٩,٦٪ المسجلة خلال الربع الثاني من عام ٢٠٢٠، مدفوعاً بالتحسن المستمر في أعداد المشتغلين.

وعلى الصعيد العالمي، مازال النشاط الاقتصادي يعكس تعافي اقتصادات الدول والقطاعات المختلفة وإن كان بشكل متفاوت في ظل استمرارية تأثير انتشار جائحة فيروس كورونا، والتي تلقي بظلالها على الآفاق المستقبلية. ويعتمد تعافي النشاط الاقتصادي العالمي على مدى فعالية وسرعة توزيع اللقاحات الخاصة بجائحة كورونا. ومن المتوقع استمرار الأوضاع المالية الملائمة والداعمة للنشاط الاقتصادي على المدى المتوسط بالرغم من الارتفاع الملحوظ في عوائد السندات العالمية. بينما ارتفعت الأسعار العالمية للبترول والسلع الغذائية والسلع الأخرى، مسجلين أعلى مستوى لهم منذ انتشار جائحة كورونا ليرفع بذلك من حالة عدم اليقين حول المسار المستقبلي لأسعارهم. وقد جاء ارتفاع أسعار البترول مدفوعاً بالتطورات من ناحية العرض، في حين تأثرت أسعار السلع العالمية الأخرى بعوامل العرض والطلب معاً.

وفي ضوء ماسبق، قررت لجنة السياسة النقدية أن أسعار العائد الأساسية لدى البنك المركزي تعد مناسبة في الوقت الحالي، وتتسق مع تحقيق معدل التضخم المستهدف والبالغ ٧٪ (± ٢ نقطة مئوية) في المتوسط خلال الربع الرابع من عام ٢٠٢٢ واستقرار الأسعار على المدى المتوسط وكذا تحقيق معدلات النمو غير التضخمية المستهدفة.

وسوف تتابع لجنة السياسة النقدية عن كثب جميع التطورات الاقتصادية وتوازنات المخاطر ولن تتردد في استخدام جميع أدواتها لدعم تعافي النشاط الاقتصادي بشرط احتواء الضغوط التضخمية.

قطاع السياسة النقدية

بريد الكتروني: monetary.policy@cbe.org.eg